



«شيخ الاسلام الامام أبي العباس»

الحمد لله رب العالمين

«الطبعة الثانية ١٢١٨ هـ»

«طبع مطبعة الزيد في القاهرة سنة ١٢١٨ هـ»

الحسبة في الاسلام أو

وظيفة الحكومة الاسلامية

تأليف

﴿ شيخ الاسلام الامام أبي العباس ﴾

احمد بن تيمية الحنبلي

﴿ المتوفى سنة ٧٢٨ هجرية ﴾

« طبع بمطبعة المؤيد وعلى نفقتها سنة ١٣١٨ هجرية »

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مسألة الحسبة

قال الشيخ الامام العالم العلامة شيخ الاسلام أبو العباس أحمد بن الشيخ
الامام العالم شهاب الدين عبد الحلیم ابن الشيخ الامام مجد الدين بن البركات
عبد السلام بن تيمية رحمة الله عليه .

الحمد لله نستعينه ونستهديه ونستغفره ونسب إليه . ونعوذ بالله من
شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي
له . ونشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له . ونشهد أن محمدا عبده
ورسوله . أرسله بين يدي الساعة بشيرا ونذيرا . ودنيا في ميادينه . وسراج
منيرا . فهدى به من الضلالة . وبصر به من العمى . وأرشد به من الغي . وفتح
به اعيناعيا وأذنانا وما وقلوبنا غلظا . حيث بلغ الرسالة . وأدى الأمانة . ونصح
الامة . وجاهد في الله حق جهاده . وعبد الله حق عبادته . واتقوا من ربه .
صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليما . وجزاه عن المنكر . زكوة ممنه .
وأما بعد فهذه قاعدة في الحسبة . تحصل ثلث أمور .
في الاسلام مقصود هأن يكون اثنين كما ستر أن يكون .
الله سبحانه وتعالى إنما خلق الخلق للمسلمين .

وعليه جاهد الرسول والمؤمنون . قال الله تعالى « وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون »

وقال تعالى « وما أرسلنا من قبلك من رسول الا نوحي اليه انه لا اله الا انا فاعبدون »

وقال « ولقد بعثنا في كل امة رسولا ان اعبدوا الله واجتنبوا الطغوت »
وفد أخبر عن جميع المرسلين ان كلا منهم يقول لقومه اعبدوا الله مالكم من آله غيره وعبادته تكون بطاعته وطاعة رسوله . وذلك هو الخير والبر والتقوى والحسنات والقربات والباقيات الصالحات والعمل الصالح وان كانت هذه الاسماء بينها فروق لطيفة ليس هذا موضعها وهذا الذي يقاتل عليه الخلق كما قال تعالى « وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله »

وفي الصحيحين عن أبي موسى الاشعري رضى الله عنه قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الرجل يقاتل شجاعة ويقاتل حمية ويقاتل رياء فأي ذلك في سبيل الله فقال من فإل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله وكل بني آدم لا تتم مصلحتهم لا في الدنيا ولا في الآخرة الا بالاجتماع والتعاون والناصر . فالتعاون والناصر على جلب منفعتهم والتناصر لدفع مضارهم . ولهذا قال الانسان مدني بالطبع فاذا جمعا فلا بد لهم من أمور يفعلونها يجتنبون بها لمصاحبة وأمور يجتنبونها لما فيها من المفسدة وبكونون مطيعين للأمر بذاك المقاصد . والنهْي عن تلك المناسد

جميع بني آدم لا بد لهم من طاعة أمر وناه . فمن لم يكن من أهل الكتب الاطمية ولا من أهل دين فانهم يعيرون ملوكهم فيما يرون أنه يعود بمصالح دنياهم مصيبين تارة ونقضين أخرى

وأهل الأديان الفاسدة من المشركين وأهل الكتاب المستسكين
به بعد التبديل أو بعد النسخ والتبديل مطيعون فيما يرون أنه يعود عليهم بمصالح
دينهم ودنياهم

وغير أهل الكتاب منهم من يؤمن بالجزاء بعد الموت ومنهم من لا يؤمن
به . وأما أهل الكتاب فمتفقون على الجزاء بعد الموت ولكن الجزاء في الدنيا
متفق عليه من أهل الأرض فإن الناس لم يتنازعوا أن عقوبة الظلم وخيمة . وعاقبة
العدل كريهة . ولهذا يروي : الله ينصر الدولة العادلة وإن كانت كافرة ولا ينصر
الدولة الظالمة ولو كانت مؤمنة

وإذا كان لابد من طاعة أمره ونهيه فمعلوم أن دخول المرء في طاعة الله
ورسوله خير له وهو الرسول النبي الأمي المكتوب في التوراة والإنجيل الذي
بأمره بالمعروف وينهى عن المنكر ويحمل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث
وذلك هو الواجب على جميع الخلق قال الله تعالى « وما أرسلنا من رسول
إلا ليطاع بإذن الله ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر
لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك
فيما شجرت بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما »

وقال « ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من
النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا »

وقال « ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار
خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله
نارا خالدا فيها وله عذاب مهين »

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته للجمعة « إن خير الكلام

كلام الله وخير الهدى هدى محمد وشر الامور محدثاتها
 وكان يقول في خطبة الحاجة «من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن
 يعصها فإنه لا يضره الا نفسه ولن يضر الله شياً»

وقد بعث الله رسوله محمداً صلى الله عليه وسلم بأفضل المنهاج والشرائع
 وانزل عليه أفضل الكتب وارسله الى خير أمة أخرجت للناس واملأ له
 ولائته الدين وأتم عليهم النعمة وحرم الجنة الاعلى من آمن به وبما جاء به
 ولم يقبل من أحد الا الاسلام الذي جاء به فمن ابغضه دينه فلن يقبل
 منه وهو في الآخرة من الخاسرين

وأخبر في كتابه انه أنزل الكتاب والحديد ليقوم الناس بالقسط فقال
 تعالى «لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وانزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس
 بالقسط وانزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره
 ورسله بالغيب إن الله قوي عزيز»

ولهذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم أمته بتولية ولاية أمورهم وأمر
 ولاية الأمور أن يردوا الامانات الى أهلها واذا حكموا بين الناس أن يحكموا
 بالعدل وأمرهم بطاعة ولاية الأمور في طاعة الله تعالى

ففي سنن أبي داود عن أبي سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 «إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم». وفي سننه أيضاً عن أبي هريرة
 مثله. وفي مسند الامام أحمد عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال «لا يحل لثلاثة يكونون بفلاة من الارض الا أمروا أحدهم»

فاذا كان قد أوجب في أقل الجماعات وأقصر الاجتماعات أن يولى أحدهم
 كان هذا تنبيها على وجوب ذلك فيما هو أكثر من ذلك

ولهذا كانت الولاية لمن يتخذها ديناً يتقرب به الى الله ويفعل فيها
الواجب بحسب الامكان من أفضل الاعمال الصالحة حتى قد روى الامام أحمد
في مسنده عن النبي صلى الله عليه وسلم « انه قال ان أحب الخلق الى الله امام
عادل وأبغض الخلق الى الله امام جائر »

﴿ فصل ﴾

واذا كان جماع الدين وجميع الولايات هو أمر ونهي فالامر الذي بعث الله
به رسوله هو الامر بالمعروف والنهي الذي بعث به هو النهي عن المنكر
وهذا نعت النبي والمؤمنين كما قال تعالى « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء
بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر »

وهذا واجب على كل مسلم قادر وهو فرض على الكفاية ويصير فرض عين
على القادر الذي لم يقم به غيره

والقدرة هو السلطان والولاية فذوو السلطان أقدر من غيرهم وعليهم
من الوجوب ما ليس على غيرهم فان مناط الوجوب هو القدرة فيجب على
كل انسان بحسب قدرته

قال تعالى « فأتقوا الله ما استطعتم »

وجميع الولايات الاسلامية انما مقصودها الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر سواء في ذلك ولاية الحرب الكبرى مثل نيابة السلطنة والصغرى
مثل ولاية الشرطة وولاية الحكم . أو ولاية المال وهي ولاية الدواوين الماية
وولاية الحسبة لكن من المتولين من يكون بمنزلة الشاهد الموثق والمطلوب
منه الصدق مثل الشهود عند الحاكم ومثل صاحب ليدوان الذي وظيفته

أن يكتب المستخرج والمصروف والتعيب والعريف الذي وظيفته إخبار
ذي الأمر بالأحوال

ومنهم من يكون بمنزلة الأمين المطاع والمطلوب منه العدل مثل الأمير
والحكم والمحتسب

وبالصدق في كل الإخبار والعدل في الإنشاء من الأقوال والأعمال
تصلح جميع الأحوال. وهما قرينان كما قال الله تعالى « وتمت كلمات ربك صدقا
وعدلا » وقال النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكر الظلمة « من صدقهم بكنبهم
وأعانهم على ظلمهم فليس مني ولست منه ولا يرد على الحوض ومن لم يصدقهم
بكنبهم ولم ينههم على ظلمهم فهو مني وأنا منه وسيرد على الحوض »

وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « عليكم بالصدق
فإن الصدق يهدي إلى البر وإن البر يهدي إلى الجنة ولا يزال الرجل يصدق
ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقا وإياكم والكذب فإن الكذب
يهدى إلى الفجور وإن الفجور يهدى إلى النار ولا يزال الرجل يكذب
ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابا »

ولهذا قال سبحانه وتعالى « هل أنبشكم على من تنزل الشياطين تنزل
على كل أفك أليم »

وقال « لنسفن بالناسية ناسية كاذبة خاطئة » فلماذا يجب على كل ولي
أمر أن يستعين بأهل الصدق والعدل وإذا تذر ذلك استعان بالأمثل فالأمثل
وإن كان فيه كذب وظلم فإن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر وبأقوام
لا خلق لهم

والواجب إنما هو فعل المقدور وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم أو

عمر بن الخطاب «من قلد رجلا على عصابة وهو يجد في تلك العصابة من هو أرضي منه فقد خان الله وخان رسوله وخان المؤمنين» فالواجب انما هو الارضي من الموجود

والغالب انه لا يوجد كامل فيفعل خير الخيرين ويدفع شر الشرير ولهذا كان عمر بن الخطاب يقول «أشكو اليك جلد الفاجر وعجز الثقة» وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يفرحون بانتصار لروم والنصارى على المجوس وكلاهما كافر لان أحد الصنفين أقرب الى الاسلام وأنزل الله في ذلك سورة الروم لما اقتتل الروم وفارس والقصة مشهورة وكذلك يوسف الصديق كان نائبا لفرعون مصر وهو وقومه مشركون وفعل من العدل والخير ما قدر عليه ودعاهم الى الايمان بحسب الامكان

﴿ فصل ﴾

عموم الولايات وخصوصها وما يستفيده المتولي بالولاية يتلحق من الالتقاط والاحوال والعرف. ليس لذلك حد في الشرع فقد يدخل في ولاية القضاء في بعض الامكنة والازمنة ما يدخل في ولاية الحرب في مكان وزمان آخر وبالمكس وكذلك الحسبة وولاية المال

وجميع هذه الولايات هي في الاصل ولاية شرعية ومناسب دينية فأى من عدل في ولاية من هذه الولايات فساسها بعلم وعدل واطاع الله ورسوله بحسب الامكان فهو من الأبرار الصالحين. وأى من ظلم وعمل فيها بجهل فهو من الفجار الظالمين. انما الضابط قوله تعالى «ان الأبرار ائني نعيم وان الفجار ائني جعيم»

واذا كان كذلك فولاية الحرب في عرف هذا الزمان في هذه البلاد الشامية والمصرية تختص بأقامة الحدود التي فيها اتلاف مثل قطع يد السارق وعقوبة المحارب ونحو ذلك . وقد يدخل فيها من العقوبات ما ليس فيه اتلاف كجلد السارق . ويدخل فيها الحكم في الخصامات والمضاريات ودعاوي التهم التي ليس فيها كتاب وشهود كما تختص ولاية القضاء بما فيه كتاب وشهود وكما تختص بآبات الحقوق والحكم في مثل ذلك والنظر في حال نظار الوقوف وأوصياء اليتامى وغير ذلك مما هو معروف

وفي بلاد أخرى كبلاد المغرب ليس لوالى الحرب حكم في شيء وإنما هو منفذ لما يأمر به متولي القضاء وهذا تبع السنة القديمة ولهذا أسباب من المذاهب والمادات المذكورة في غير هذا الموضع

وأما المحتسب فله الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مما ليس من خصائص الولاية والقضاء وأهل الديوان ونحوهم . وكثير من الامور الدينية هو مشترك بين ولاية الامور فمن أدى فيه الواجب وجبت طاعته فيه

فه لى المحتسب أن يأمر العامة بالعصاوات الخمس في موافقتها ويماقب من لم يصل بالضرب والجلد وأما القتل فالى غيره وبتماهد الاثمة والمؤذنين فمن فرط منهم فيما يجب من حقوق الامامة أو خرج عن الاذان المشروع الزمه بذلك واستعان فيما يعجز عنه بوالى الحرب والحكم وكل مطاع يعين على ذلك

وذلك أن الصلاة هي أعرف المعروف من الاعمال وهي عمود الاسلام وأعظم شرائعه وهي قرينة الشهادتين وإنما فرضها الله ليلة المعراج وخطب بها الرسول بلا واسطة لم يبعث بها رسولا من الملائكة . وهي آخر ما وصى

به النبي صلى الله عليه وسلم أمته . وهي المخصوصة بالذكر في كتاب الله تخصيصاً
 بعد تميم كقوله تعالى « والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلوة » وقوله
 « أتأمل ما أوحى إليك من الكتاب وأقم الصلوة » . وهي المقرونة بالصبر وبالزكاة
 وبالنسك وبالجهاد في . واضح من كتاب الله كقوله تعالى « واستعينوا بالصبر
 والصلوة » وقوله « واقموا الصلوة وآتوا الزكاة » وقوله « إن صلاتي ونسكي » وقوله
 « أشداء على التكفار رحماء بينهم تراهيم ركما سجداء » وقوله « وإذا كنت فيهم فأنت
 لهم الصلوة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا
 من ورائكم ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك وليأخذوا حذرهم
 وأسلحتهم » أي قوله « فإذا أطمأنتم فاقموا الصلوة إن الصلوة كانت على المؤمنين
 كتاباً موقوتاً » وأمرها أعظم من أن يحاط به فاعتناء ولاية الأمر بها يجب أن
 يكون فوق اعتنائهم بجميع الأعمال

ولهذا كان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه يكتب إلى عماله
 أن أهم أمرهم عندي الصلاة من حفظها وحافظ عليها حفظ دينه ومن ضيها
 كان لما سواها أشد اضاعة رواء مالك وغيره

ويأمر المحتسب بالجمعة والجماعات وبصدق الحديث وإداء الأمانات وينهى
 عن المنكرات من الكذب والحياة وما يدخل في ذلك من تعطيف المسكين
 والليزان والنش في الصناعات والبياعات والديانات ونحو ذلك

قال الله تعالى « ويل للمطففين الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون
 وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون » وقال في قصة شعيب « أوفوا الكيل ولا
 تكونوا من المخسرين وزنوا بالقسطاس المستقيم ولا تبخسوا الناس أشياءهم
 ولا تشوا في الأرض مفسدين » وقال تعالى « إن الله لا يحب من كان خواناً أثيماً

وقال « وأن الله لا يهدي كيد الخائنين »

وفي الصحيحين عن حكيم بن حزام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فان صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وان كتما وكذبا محقت بركة بيعهما »

« وفي صحيح مسلم عن ابي هريرة ان رسول الله مر على صبرة طعام فادخل يده فيها فنالت أصابعه بلالا فقال ما هذا يا صاحب الطعام فقال أصابعه السماء يا رسول الله قال أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس « من غشنا فليس منا » وفي رواية « من غشنا فليس مني »

فقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم ان الناس ليس بدخل في مطلق اسم اهل الدين والايان كما قال « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن » فسلبه حقيقة الايمان التي بها يستحق حصول الثواب والنجاة من العقاب وان كان معه أصل الايمان الذي يفارق به الكفار . ويخرج به من النار والنفس يدخل في البيوع بكتان الميوب وتدليس السلع مثل ان يكون ظاهر المبيع خيرا من باطنه كالذي مر عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأنكر عليه

ويدخل في الصناعات مثل الذين يصنعون المظومات من الخبز والطبخ والقدس والشواء وغير ذلك أو يصنعون الملابس كالنساجين والحياطين ونحوهم أو يصنعون غير ذلك من الصناعات فيجب نهيهم عن الغش والحيانة والكتان

ومن هؤلاء الكجارية الذين ينشون النقود والجواهر والمطر وغير

ذلك فيصنعون ذهباً أو فضة أو عنبراً أو مسكاً أو جواهر أو زعفراناً أو ماء ورد أو غير ذلك يضاھون به خلق الله ولم يخلق الله شيئاً فيقدر العباد ان يخلقوا تخلقه بل قال الله عز وجل فيما حكى عنه رسوله « ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقى فليخلقوا ذرة فليخلقوا بموضة »

ولهذا كانت المصنوعات مثل الاطبخة والملابس والمساكن غير مخلوقة الا بتوسط الناس قال تعالى « وآية لهم انا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون وخلقنا لهم من مثله ما يركبون » وقال تعالى « أتعبدون ما تختون والله خلقكم وما تمهلون »

وكانت المخلوقات من المعادن والنبات والدواب غير مقدورة لبني آدم أن يصنعوها لكنهم يشبهون على سبيل النش وهذا حقيقة الكيمياء فانه المشبه وهذا باب واسع قد صنف فيه أهل الخبرة ما لا يحتمل ذكره في هذا الموضع

ويدخل في المنكرات ما نهى الله عنه ورسوله من العقود المحرمة مثل عقود الربا والميسر مثل بيع الغرر وكبل الحبل والملامسة والمنابدة وربا النسئة وربا الفضل . وكذلك النجش وهو أن يزيد في السلعة من لا يريد شراءها . وتصرية الدابة اللبون وسائر أنواع التدليس وكذلك المعاملات الربوية سواء كانت ثنائية أو ثلاثية اذا كان المقصود بها جميعها أخذ دراهم بدراهم اكثر منها الى أجل

فالثانية ما يكون بين اثنين مثل أن يجمع الى القرض بيعاً أو اجارة أو مساقاة أو مزاولة . وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح مالم يضمن ولا بيع ما ليس عندك »

قال الترمذي حديث صحيح . ومثل أن يبيعه سلعة إلى أجل ثم يبيدها إليه .
ففي سنن أبي داود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من باع بيعتين في بيعة
فله أو كسهما أو الربا »

والثالثة مثل أن يدخل بينهما محلا للربا يشتري السلعة منه آكل الربا ثم
يبيها المظلي للربا إلى أجل ثم يبيدها إلى صاحبها بنقص دراهم يستفيدا المحلل
وهذه المعاملات منها ما هو حرام باجماع المسلمين مثل التي يجري فيها
شرط لذلك أو التي يباع فيها المبيع قبل القبض الشرعي أو بغير الشروط الشرعية
أو يقلب فيها الدين على المصرفان المصريفان انظاره ولا يجوز الزيادة عليه
بمعاملة ولا غيرها باجماع المسلمين

ومنها ما قد تنازع فيه بعض العلماء لكن الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم
والصحابه والتابعين تحريم ذلك كله

ومن المنكرات تلقى السلع قبل أن تحي إلى السوق فإن النبي صلى الله
عليه وسلم نهى عن ذلك لما فيه من تقرير البائع فإنه لا يعرف السعر فيشتري
منه المشتري بدون القيمة ولذلك أثبت النبي صلى الله عليه وسلم له الخيار إذا
هبط إلى السوق وثبت الخيار له مع الثمن لا ريب فيه وأما ثبوته بلا غبن
ففيه نزاع بين العلماء . وفيه عن أحمد روايتان . أحدهما يثبت وهو قول
الشافعي . والثانية لا يثبت لعدم الثمن وثبت الخيار بالثمن للمستترسل وهو
الذي لا يماكس هو مذهب مالك وأحمد وغيرهما فليس لاهل السوق أن
يبيعوا المماكس بسعر ويبيعوا المستترسل الذي لا يماكس أو من هو جاهل
بالسعر بأكثر من ذلك السعر . هذا مما ينكر على الباعة وجاء في الحديث
« غبن المستترسل ربا » وهو بمنزلة تلقى السلع فإن القادم جاهل بالسعر . ولذلك

نهي النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر لباد وقال «دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض». وقيل لابن عباس ما قوله لا يبيع حاضر لباد قال لا يكون له سمساراً. وهذا نهى عنه لما فيه من ضرر المشتري فإن المقيم إذا توكل للقادم في بيع سلمة يحتاج الناس إليها والقادم لا يعرف السعر ضرر ذلك المشتري فقال النبي صلى الله عليه وسلم «دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض»

ومثل ذلك الاحتكار لما يحتاج الناس إليه لما روى مسلم في صحيحه عن معمر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا يحتكر إلا خاطيء» فإن المحتكر هو الذي يعتمد إلى شراء ما يحتاج إليه الناس من الطعام فيحبسه عنهم ويريد اغلأه عليهم وهو ظالم للخلق المشتري ولهذا كان لولي الأمر أن يكره الناس على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس إليه مثل من عنده طعام لا يحتاج إليه والناس في غمصة فإنه يجبر على بيعه للناس بقيمة المثل

ولهذا قال الفقهاء من اضطر إلى طعام النير أخذه منه بنير اختياره بقيمة مثله ولو امتنع من بيعه إلا بأكثر من سعره لم يستحق إلا سعره

ومن هنا يتبين أن السعر منه ما هو ظلم لا يجوز. ومنه ما هو عدل جائز فإذا تضمن ظلم الناس وأكراههم بنير حق على البيع بثمن لا يرضونه أو منهم مما أباحه الله لهم فهو حرام

وإذا تضمن العدل بين الناس مثل أكراههم على ما يجب عليهم من المعاوضة بثمن المثل ومنهم مما يحرم عليهم من أخذ زيادة على عوض المثل فهو جائز بل واجب

فاما الاول فمثل ما روي أنس قال فلا السعر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله لو سمرت فقال «ان الله هو القابض الباسط الرازق للسعر واني لا رجو أن آتي الله ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمتها اياه في دم ولا مال » رواه ابو داود والترمذي وصححه

فاذا كان الناس يبيعون سلعمهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم وقد ارتفع السعر اما لقلة الشيء واما لكثرة الخلق فهذا الى الله فالزام الخلق أن يبيعوا بقيمة بينها اكره بغير حق

وأما الثاني فمثل أن يمتنع أرباب السلع من بيعها مع ضرورة الناس اليها الا بزيادة على القيمة المعروفة فهنا يجب عليهم بيعها بقيمة المثل ولا معنى للتسعير الا الزامهم بقيمة المثل فيجب أن يلتزموا بما أزمهم الله به

وأبلغ من هذا ان يكون الناس قد التزموا أن لا يبيع الطعام أو غيره الا أناس معروفون أن لا تباع تلك لسلع الا لهم ثم يبيعونها هم فلو باع غيرهم ذلك منع اما ظلما لو وظيفة تؤخذ من البائع أو غير ظلم لما في ذلك من الفساد فهنا يجب التسعير عليهم بحيث لا يبيعون الا بقيمة المثل ولا يشترون أموال الناس الا بقيمة المثل بلا تردد في ذلك عند أحد من العلماء لانه اذا كان قد منع غيرهم ان يبيع ذلك النوع أو يشتريه فلو سوغ لهم ان يبيعوا بما اختاروا أو يشتروا بما اختاروا كان ذلك ظلما للخلق من وجهين . ظلما للبائعين الذين يريدون بيع تلك الاموال وظلما للمشتريين منهم

والواجب اذا لم يمكن دفع جميع الظلم أن يدفع الممكن منه فالتسعير في مثل هذا واجب بلا نزاع وحقيقته الزامهم ان لا يبيعوا أو لا يشتروا الا بمثل المثل وهذا واجب في مواضع كثيرة من الشريعة فانه كما أن الاكره على البيع لا يجوز

الا بحق يجوز الاكراه على البيع بحق في مواضع مثل بيع المال لتقضاء الدين
 الواجب والنفقة الواجبة والا كراه على أن لا يبيع الا بشئ المثل لا يجوز الا بحق
 ويجوز في مواضع مثل المضطر الى طعام الغير ومثل الفراس والبناء الذي
 في ملك الغير فان لم يرض ان يأخذه بقيمة المثل لا بأكثر ونظائره كثيرة
 وكذلك السراية في العتق كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من أعتق
 شركا له في عبد وكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل لا وكس
 ولا شطط فاعطي شركاه حصصهم وعتق عليه العبد والا فقد عتق منه ما عتق
 وكذلك من وجب عليه شراء شيء للمبادات كآلة الحج ورقبة العتق وماء
 الطهارة فعليه أن يشتريه بقيمة المثل ليس له أن يمتنع عن الشراء الا بما يختار
 وكذلك فيما يجب عليه من طعام أو كسوة لمن عليه نفقته اذا وجد
 الطعام واللباس الذي يصلح له في العرف بشئ المثل لم يكن له أن ينتقل الى
 ما هو دونه حتي يبذل له ذلك بشئ يختاره ونظائره كثيرة

ولهذا منع غير واحد من العلماء كابي حنيفة وأصحابه القسام الذين يقسمون العقار
 وغيره بالأجر ان يشتركو فانهم اذا اشتركوا والناس محتاجون اليهم أغلوا عليهم الاجر
 ففنع البائعين الذين تواطؤوا على أن لا يبيعوا الا بشئ قدره أولى وكذلك منع المشتريين
 اذا تواطؤوا على أن يشتركو فيما يشتريه أحدهم حتي يهضموا سلع الناس أولى
 وأيضا فاذا كان الطائفة التي تشتري نوعا من السلع أو يبيعها قد تواطؤوا
 على أن يهضموا ما يشترونه فيشترونه بدون ثمن المثل المعروف وبزيدون
 ما يبيعونه بأكثر من الثمن المعروف وينموا ما يشترونه كان هذا أعظم عدو
 من تلقى السلع ومن بيع الحاضر للبادي ومن النجش ويكونون قد اتفقوا
 على ظلم الناس حتي يضطروا الى بيع سلعهم وشرائها بأكثر من ثمن المثل

والناس يحتاجون الى بيع ذلك وشرائه . وما احتاج الي بيعه وشرائه عموم
الناس فانه يجب أن لا يباع الا بشئ المثل اذا كانت الحاجة الي بيعه وشرائه عامة
ومن ذلك أن يحتاج الناس الي صناعة ناس مثل حاجة الناس الي
الزراعة والنساجة والبنائة فان الناس لا بد لهم من طعام يأكلونه وثياب
يلبسونها ومساكن يسكنونها فاذا لم يجلب لهم من الثياب ما يكتفيهم كما كان
يجلب الي الحجاز على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت الثياب تجلب
اليهم من اليمن ومصر والشام وأهلها كفار وكانوا يلبسون ما نسجه الكفار
ولا ينسلونه فاذا لم يجلب الي ناس البلد ما يكتفيهم احتاجوا الي من ينسج
لهم الثياب . ولا بد لهم من طعام إما مجلوب من غير بلدهم وإما من زرع
بلدهم وهذا هو الثالب وكذلك لا بد لهم من مساكن يسكنونها فيحتاجون
الي البناء فلهم قال غير واحد من الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد بن حنبل
 وغيرهم كابي حامد الغزالي وأبي القرج ابن الجوزي وغيرهما ان هذه الصناعات
فرض على الكفاية فانه لا تتم مصلحة الناس الا بها كما أن الجهاد فرض
على الكفاية الا أن يتعين فيكون فرضا على الاعيان مثل أن يقصد العدو
بلدا أو مثل أن يستنفر الامام أحداً

وطلب العلم الشرعي فرض على الكفاية الا فيما يتعين مثل طلب كل
واحد علم ما أمره الله به وما نهاه عنه فان هذا فرض على الاعيان كما أخرجاه
في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « من يرد الله به خيراً
يفقه في الدين » وكل من أراد به خيراً لا بد أن يفقه في الدين . فمن لم يفقه
في الدين لم يرد الله به خيراً

والدين ما بعث الله به رسوله وهو ما يجب على المرء التصديق به والعمل

به . وعلى كل أحد أن يصدق محمداً صلى الله عليه وسلم فيما أخبر به ويطيعه فيما أمر تصديقاً تاماً وطاعة عامة ثم اذا ثبت عنه خبر كان عليه أن يصدق به منفصلاً واذا كان مأموراً من جهة بأمر معين كان عليه أن يطيعه طاعة مفصلة وكذلك غسل الموتى وتكفينهم والصلاة عليهم ودفنهم فرض على الكفاية

وكذلك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض على الكفاية والولايات كلها الدينية مثل امرة المؤمنين وما دونها من ملك ووزارة وديوانية سواء كانت كتابة بخطاب أو كتابة حساب لمستخرج أو مصروف في أرزاق المقاتلة أو غيرهم ومثل امارة حرب وقضاء وحسبة

وفروع هذه الولايات انما شرعت للامر بالمعروف والنهي عن المنكر وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم في مدينته النبوية يتولى جميع ما يتعلق بولاية الامور بولي في الاماكن البعيدة عنه كما ولي على مكة عتاب ابن أسيد وعلى الطائف عثمان بن العاص وعلى قرى حريثة خالد بن سعيد بن العاص وبعث علياً ومعاذاً وأباً موسى الى اليمن

وكذلك كان يؤمر على السرايا ويبعث على الاموال الزكوية السعاة فيأخذونها ممن هي عليه ويدفعونها الى مستحقيها الذين ساهم الله في القرآن فيرجع الساعي الى المدينة وليس معه الا السوط لا يأتي الى النبي صلى الله عليه بشئ اذا وجد لها موضعاً يضعها فيه

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستوفي الحساب على المال يحاسبهم على المستخرج والمصروف كما في الصحيحين عن أبي حميد الساعدي «أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل رجلاً من الأزد يقال له ابن اللثبية على الصدقات فلما رجع

حاسبه فقال هذا لكم وهذا أهدي الى فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما بال
الرجل نستعمله على العمل بما ولانا الله فيقول هذا لكم وهذا أهدي الى أفلا
قعد في بيت أبيه وأمه فينظر أيهدي اليه أم لا والذي نفسي بيده لا نستعمل
رجلا على العمل مما ولانا الله فيقتل منه شيئا الا جاء يوم القيامة يحمله على رقبته
ان كان بغير آله رغاء وان كانت بقرة لها خوار وان كانت شاة تيعر ثم رفع
يديه الى السماء وقال اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت قلها مرتين أو ثلاثا

والمقصود هنا ان هذه الاعمال التي هي فرض على الكفاية متى لم يتم
بها غير الانسان صارت فرض عين عليه لاسيما إن كان غيره عاجزا عنها

فاذا كان الناس محتاجين الى فلاحه قوم أو نساجتهم أو بنائهم صار هذا
العمل واجبا يجبرهم ولى الامر عليه اذا امتنعوا عنه بموض المثل ولا يمكنهم
من مطالبة الناس بزيادة عن عوض المثل ولا يمكن الناس من ظلمهم بأن يعطوهم
دون حقهم كما اذا احتاج الجند المرصدون للجهاد الى فلاحه أرضهم ألزم من
صناعته الفلاحه بأن يصنعها لهم فان الجند يلزمون بأن لا يظلموا الفلاح كما
ألزم الفلاح أن يفلح للجند

والمزارعة جائزة في أصح قول العلماء وهي عمل المسلمين على عهد نبيهم وعهد
خلفائه الراشدين وعليها عمل آل أبي بكر وآل عمر وآل عثمان وآل علي وغيرهم من
بيوت المهاجرين وهي قول اكابر الصحابة كابن مسعود وهي مذهب فقهاء
الحديث كأحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه وداود بن علي والبخاري ومحمد بن
إسحق بن خزيمة وأبي بكر بن المنذر وغيرهم ومذهب الليث بن سعد وابن
إبي ليلى وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وغيرهم من فقهاء المسلمين

وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد عامل أهل خير بشر ما يخرج منها

من ثمر وزرع حتى مات ولم تزل تلك المعاملة حتى أجلاهم ممر عن خير
وكان قد شرطهم أن يعبروها من أموالهم وكان البذر منهم لامن النبي
صلى الله عليه وسلم

ولهذا كان الصحيح من قول العلماء ان البذر يجوز أن يكون من العامل
بل طائفة من الصحابة قالوا لا يكون البذر الا من العامل

والذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم من الخاربة وكراء الارض
قد جاء مفسرا بأنهم كانوا يشترطون لب الأرض زرع بقعة معينة ومثل
هذا الشرط باطل بالنص واجماع العلماء وهو كما لو شرط في المضاربة لب
المال دراهم معينة فان هذا لا يجوز بالاتفاق لان المعاملة مبنياها
على العدل

وهذه المعاملات من جنس المشاركات والمشاركة انما تكون اذا كان لكل
من الشريكين جزء شائع كالثلث والنصف فاذا جعل لاحدهما شيء مقدر
لم يكن ذلك عدلا بل كان ظلما وقد ظن طائفة من العلماء أن هذه المشاركات من
باب الاجارات بعوض مجهول فقالوا القياس يقتضى تحريمها

ثم منهم من حرم المساقاة والمزارعة وأباح المضاربة استحبابا للحاجة لان
الدراهم لا يمكن اجارتها كما يقول ابو حنيفة

ومنهم من أباح المساقاة اما مطلقا كقول مالك والقديم للشافعي أو على النخل
والنصب كالجديد للشافعي لان الشجر لا يمكن اجارتها بخلاف الارض وأباحوا
ما يحتاج اليه من المزارعة تبعا للمساقاة فأباحوا المزارعة تبعا للمساقاة كقول
الشافعي اذا كانت الارض أغلب أو قدروا ذلك بالثلث كقول مالك

وأما جمهور السلف وفقهاء الامصار فقالوا هذا من باب المشاركة لا من

باب الاجارة التى يقصد فيها العمل فان مقصود كل منهما ما يحصل من الثمر
والزرع وهما متشاركان هذا بيده وهذا بماله كالمضاربة

ولهذا كان الصحيح من قولى العلماء أن هذه المشاركات اذا فسدت وجب
نصيب المثل لا أجرة المثل فيجب من الربح أو النماء اما ثلثه واما نصفه
كما جرت العادة في مثل ذلك ولا يجب أجرة مقدرة فان ذلك قد يستغرق
المال وأضافه . وانما يجب في القاسد من العقود نظير ما يجب في الصحيح
والواجب في الصحيح ليس هو أجرة مسماة بل جزء شائع من الربح مسمى
فيجب في القاسدة نظير ذلك

والمزارعة أصل من المؤاجرة وأقرب الى المدل والاصول فانه ما يشتركان
في المنعم والمنعم بخلاف المؤاجرة فان صاحب الارض تسلم له الاجرة والمستأجر
قد يحصل له زرع وقد لا يحصل

والعلماء مختلفون في جواز هذا وجواز هذا . والصحيح جوازها وسواء
كانت الارض مقطعة أو لم تكن مقطعة . وما علمت أحداً من علماء المسلمين
لا أهل المذاهب الاربعة ولا غيرهم قال ان اجارة الاقطاع لا تجوز
وما زال المسلمون يؤجرون الارض المقطعة من زمن الصحابة
الى زمننا هذا

لكن بعض أهل زماننا ابتدعوا هذا القول قالوا لان المقطع لا يملك
المنفعة فيصير كالمستجير اذا اكرى الارض المعارة
وهذا القياس خطأ لوجهين . أحدهما أن المستجير لم تكن المنفعة حقا
له وانما تبرع له المعبى بها . وأما اراضى المسلمين فنفعها حق للمسلمين وولى الامر
قاسم يقسم بينهم حقوقهم ليس متبرعا لهم كالمعبى والمقطع يستوفى المنفعة بحكم

الاستحقاق كما يستوفي الموقوف عليه منافع الوقف وأولى. وإذا جاز للموقوف عليه أن يؤثر الوقف وإن أمكن أن يموت فتفسخ الاجارة بموته على أصح قولى العلماء فلأن يجوز للمقطع أن يؤثر الاقطاع وإن أفسخت الاجارة بموته أو غير ذلك بطريق الاولى والاخرى

الثانى أن المعير لو أذن في الاجارة جازت الاجارة مثل الاجارة فى الاقطاع وولى الامر يأذن للمقطعين فى الاجارة. وإنما أقطعهم ليشتموا بها اما بالمزارة واما بالاجارة. ومن حرم الانتفاع بها بالمؤاجرة والمزارة فقد أفسد على المسلمين دينهم وديارهم فان المساكن كالحوانيت والدور ونحو ذلك لا ينفع بها المقطع الا بالاجارة. وأما المزارع والبساتين فينفع بها بالاجارة وبالمزارة والمساقاة فى الامر العام

والرابعة نوع من المزارعة ولا تخرج عن ذلك الا اذا استكروى باجارة مقدرة من يعمل له فيها وهذا لا يكاد يفعله الا قليل من الناس لانه قد يخسر ماله ولا يحصل له شيء بخلاف المشاركة فانها يشتركان فى المنعم والمنعم فهو أقرب الى المعدل فلهذا تختاره القطر السليمة. وهذه المسائل لبسطها موضع آخر

والمقصود هنا أن ولى الامر ان أجبر أهل الصناعات على ما تحتاج اليه الناس من صناعاتهم كالغلاحة والحياكة والبنائة فانه يقدر أجرة المثل فلا يمكن المستعمل من نقص أجرة الصانع عن ذلك ولا يمكن الصانع من المطالبة بأكثر من ذلك حيث تمين عليه العمل وهذا من التسعير الواجب

وكذلك اذا احتاج الناس الى من يصنع لهم آلات الجهاد من سائر وجسر للحرب وغير ذلك فيستعمل باجرة المثل لا يمكن المستعملون من

ظلمهم ولا المال من مطالبهم بزيادة على حقهم مع الحاجة اليهم
فهذا تسمير في الاعمال. وأما في الاموال فاذا احتاج الناس الى سلاح
للجهاد فعلى أهل السلاح أن يبيعوه بموض المثل ولا يمكنون من أن يخبسوا
السلاح حتى يتسلط العدو أو يبذل لهم من الاموال ما يختارون
والامام لو عين أهل الجهاد للجهاد تعين عليهم كما قال النبي صلى الله عليه
وسلم « واذا استغفرتم فانفروا » أخرجاه في الصحيحين وفي الصحيح أيضاً
عنه انه قال « على المرء المسلم السمع والطاعة في سره ويسره ومنشطه
ومكرهه وأثرة عليه »

فاذا وجب عليه ان يجاهد بنفسه وماله فكيف لا يجب عليه ان يبيع
ما يحتاج اليه في الجهاد بموض المثل

والماجز عن الجهاد بنفسه يجب عليه الجهاد بماله في أصح قول العلماء وهو
احدي الروايتين عن أحمد فان الله أمر بالجهاد بالمال والنفس في غير موضع
من القرآن وقد قال الله تعالى « فاتقوا الله ما استطعتم » وقال النبي صلى الله
عليه وسلم « اذا أمرتكم بأمر فاتوا منه ما استطعتم » أخرجاه في الصحيحين
فن عجز عن الجهاد بالبدن لم يسقط عنه الجهاد بالمال كما أن من عجز عن
الجهاد بالمال لم يسقط عنه الجهاد بالبدن ومن أوجب على المنصوب ان يخرج
من ماله ما يحج به النير عنه فواجب الحج على المستطيع بماله فقوله ظاهر التناقض
ومن ذلك اذا كان الناس محتاجين الى من يطحن لهم ومن يخبز لهم لمجزهم
عن الطحن والخبز في البيوت كما تأن أهل المدينة على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم فانه لم يكن عندهم من يطحن ويخبز بكراء ولا من يبيع
طحيناً ولا خبزاً بل كانوا يشترون الحب ويطحنونه ويخبزونه في بيوتهم فلم

يكونوا يحتاجون الى التسمير وكان من قدم بالحلب باعه فيشتره الناس
من الجالين

ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم « الجالب مرزوق والمحتكر ملمون »
وقال « لا يحتكر الا خاطئ » رواه مسلم في صحيحه . وما يروي عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه نهى عن قفيز الطحان فحديث ضعيف بل باطل فان
المدينة لم يكن فيها طحان ولا خباز لعدم حاجتهم الى ذلك كما أن المسلمين لما
فتحوا البلاد كان الفلاحون كلهم كفاراً لأن المسلمين كانوا مشغولين بالجهاد
ولهذا لما فتح النبي صلى الله عليه وسلم خيبر أعطاها لليهود يعملونها
فلاحة لمجز الصحابة عن فلاحها لان ذلك يحتاج الى سكنها وكان الذين
فتحوها أهل بية الرضوان الذين بايموا تحت الشجرة وكانوا نحو الف
وأربعمائة وانضم اليهم أهل سفينة جعفر ف هؤلاء هم الذين قسم النبي صلى
الله عليه وسلم بينهم أرض خيبر فلو أقام طائفة من هؤلاء فيها لفلاحها
تغطت مصالح الدين التي لا يقوم بها غيرهم فلما كان في زمن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه وفتحت البلاد وكثر المسلمون استغنوا عن اليهود فاجلواهم
وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال « نترك فيها ما شئنا » وفي رواية
« ما أقرركم الله » وأمر بأجلأهم منها عند موته صلى الله عليه وسلم فقال
« اخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب »

ولهذا ذهب طائفة من العلماء كحمه بن جرير الطبري الى ان الكفار
لا يقرون في بلاد المسلمين بالجزية الا اذا كان المسلمون محتاجين اليهم فاذا
استغنوا عنهم أجلواهم كاهل خيبر . وفي هذه المسألة نزاع ليس هذا موضعه .
والمقصود هنا ان الناس اذا احتاجوا الى الطحانين والخبازين فهذا على

وجمين . أحدهما أن يحتاجوا الى صناعتهم كالذين يطحنون ويخبزون لاهل البيوت هؤلاء يستحقون الاجرة وليس لهم عند الحاجة اليهم ان يطالبوا الا باجرة المثل كغيرهم من الصناع . والثاني ان يحتاجوا الى الصنعة والبيع فيحتاجوا الي من يشتري الخنطة ويطحنها والى من يخبزها ويبيعها خبزا لحاجة الناس الى شراء الخبز من الاسواق فهؤلاء لو مكثوا ان يشتروا خنطة الناس المحلوبة ويبيعوا الدقيق والخبز بما شاؤا مع حاجة الناس الى تلك الخنطة لكان ذلك ضررا عظيما فان هؤلاء تجار تجب عليهم زكاة التجارة عند الاثمة الاربعة وجمهور علماء المسلمين كما يجب على كل من اشترى شيئا يقصد أن يبيعه بربح سواء عمل فيه عملا أو لم يعمل وسواء اشترى طعاما أو ثيابا أو حيوانا . وسواء كان مسافرا ينقل ذلك من بلد الى بلد أو كان متربصا يحبس في وقت الشاق أو كان مديرا يبيع دائما ويشترى كأهل الحوانيت فهؤلاء كلهم تجب عليهم زكاة التجارة

واذا وجب عليهم أن يصنعوا الدقيق والخبز لحاجة الناس الى ذلك ألزموا كما تقدم أو دخلوا طوعا فيا يحتاج اليه الناس من غير الزام لواحد منهم بعينه فلي التقديرين يسر عليهم الدقيق والخنطة فلا يبيعوا الخنطة والدقيق الا بشئ المثل ولا الخبز الا بشئ المثل بحيث يربحون الربح بالمعروف من غير اضرار بهم ولا بالناس

وقد تنازع العلماء في التسعير في مسألتين

إحدهما اذا كان للناس سعر غال فاراد بعضهم أن يبيع بأغلي من ذلك فانه يمنع منه في السوق في مذهب مالك . وهل يمنع من النقصان على قولين لهم . وأما الشافعي وأصحاب أحمد كابني حفص المكي والشافعي ابني يعل

والشريف ابى جعفر وابى الخطاب وابن عقيل وغيرهم فتنعوا من ذلك واحتج مالك بما رواه فى موطنه عن يونس بن سيف عن حميد بن المسيب ان عمر بن الخطاب مر بمحاطب بن ابى بلتعة وهو يبيع زبياله بالسوق فقال له عمر إما أن تزيد فى السعر وإما أن ترفع من سوقنا

وأجاب الشافى وموافقوه بما رواه فقال « حدثنا الدراوردي عن داود ابن صالح الثمار عن القاسم بن محمد عن عمر أنه مر بمحاطب بسوق المصل وبين يديه غرارتان فيها زبيب فسأله عن سعرها فسر له مدين لكل درهم فقال له عمر قد حدثت بعير مقبلة من الطائف تحمل زبيبا وهم يمتبرون سرك فاما أن ترفع السعر وإما أن تدخل زبيك البيت فتيممه كيف شئت فلما رجع عمر حاسب نفسه ثم أتى حاطبا فى داره فقال ان الذي قلت لك ليس بمعرفة منى ولا قضاء انما هو شيء أردت به الخير لاهل البلد فحث شئت فبع وكيف شئت فبع ، قال الشافى وهذا الحديث مقتضاه ليس بخلاف ما رواه مالك ولكنه روى بعض الحديث أو رواه عنه من رواه وهذا أتى بأول الحديث وآخره وبه أقول لان الناس مسيطون على أموالهم ليس لاحد ان يأخذها أو شيأ منها بغير طيب أنفسهم الا فى المواضع التي تلزمهم وهذا ليس منها

قلت وعلى قول مالك قال أبو الوليد الباجي الذي يؤمر من حط عنه ان يلحق به هو السعر الذي عليه جمهور الناس فاذا اتفرد منهم الواحد والعدد اليسير بحط السعر أمروا بالعاق بسعر الجمهور لان المراعى حال الجمهور وبه تقوم المبيعات

وروى ابن القاسم عن مالك لا يقام للناس خمسة قال وعندي أنه يجب

أن ينظر في ذلك الى قدر الاسواق وهل يقام من زاد في السوق أى في قدر المبيع بالدرهم مثلاً كما يقام من نقص منه

قال أبو الحسن بن القصار المالكي اختلف أصحابنا في قول مالك ولكن من حط بسمراً . فقال البنداديون أراد من باع خمسة بدرهم والناس يبيعون ثمانية .

وقال قوم من المصريين أراد من باع ثمانية والناس يبيعون خمسة قال وعندى ان الامرين جميعاً ممنوعان لان من باع ثمانية والناس

يبيعون خمسة أفسد على أهل السوق بيعهم فربما أدى الى الشغب والحصومة ففى منع الجميع مصلحة

قال أبو الوليد ولا خلاف ان ذلك حكم أهل السوق . وأما الجالب ففى كتاب محمد لا يمنع الجالب ان يبيع في السوق دون الناس

وقال ابن حبيب ما عدا القمح والشعير الا بسمر الناس والارفعوا قال وأما الجالب القمح والشعير فيبيع كيف شاء الا أن لم يفسد نفسه حكم

أهل السوق ان ارخص بعضهم تركوا وان كثر المرخص قبل لمن بقى اما ان يبيعوا كيهم واما أن ترفضوا

قال ابن حبيب وهذا فى المكيل والموزون مأكولاً أو غير مأكول دون ما لا يكال ولا يوزن لان غيره لا يمكن تسميره لعدم التماثل فيه

قال أبو الوليد يريد اذا كان المكيل والموزون متساوياً فاذا اختلف لم يؤمر بائع الجليد أن يبيعه بسمر الدون

قلت والمسألة الثانية التى تنازع فيها العلماء فى التسعير أن لا يحد لاهل السوق حد لا يتجاوزونه مع قيام الناس بالواجب فهذا منع منه جمهور العلماء

حتى مالك نفسه فى المشهور عنه . وتقل المنع أيضاً عن ابن عمر وسلم

والقاسم بن محمد .

وذكر أبو الوليد عن سعيد بن المسيب وريصة بن أبي عبد الرحمن وعن
يحيى بن سعيد أنهم أَرخصوا فيه ولم يذكر القاض

وروي أشهب عن مالك . وصاحب السوق يسر على الجزارين لم الضان
ثلاث رطل ولم الابل نصف رطل والاخرجوا من السوق قال اذا سر عليهم
قدر ما يري من شرائهم فلا بأس به ولكن أخاف ان يقوموا من السوق
واحتج أصحاب هذا القول بان هذا مصلحة للناس بالنفع من اغلاء السر
عليهم والافساد عليهم . قالوا ولا يجبر الناس على البيع انما يمتنون من البيع
بغير السعر الذي يحته ولي الامر على حسب ما يرى من المصلحة فيه للبائع
والشترى ولا يمنع البائع رجحا ولا يسوغ له منه ما يضر بالناس

وأما الجمهور فاحتجوا بما تقدم من حديث النبي صلى الله عليه وسلم
وقد رواه أيضاً أبو داود وغيره من حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن
أبي هريرة انه قال « جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له يا رسول
الله سعر لنا فقال بل أدعو الله ثم جاء رجل فقال يا رسول الله سعر لنا
فقال بل الله يرفع وينقص وانى لأرجو أن التى الله وليست لاحد عندي ظلة »
قالوا ولان إجبار الناس على بيع لا يجب أو منهم مما يباح شرعا ظلم
لهم والظلم حرام

وأما صفة ذلك عند من جرّده فقال ابن حبيب يفتنى للامام أن يجمع
وجوه أهل سوق ذلك الشيء ويحضر غيرهم استظهاراً على صدقهم فيبألهم
كيف يشترى وكيف يبيعون فينازلهم اليه فيه لهم ولإمامة سدّد حتى يرضوا
ولا يجبرون على التسعير ولكن عن رضى قال وعلى هذا اجازته . من اجازته

قال أبو الوليد وفيه من ينال يتوصل الى معرفة مصالح الباعة
والمشتريين ويجعل للباعة من الربح ما يقوم بهم ولا يكون فيه اجفاف
بالناس واذا سمر عليهم من غير رضى بما لا ربح لهم فيه ادى ذلك الى فساد
الاسعار واخفاء الاقوات واتلاف أموال الناس

قلت فهذا الذي تنازع فيه العلماء . وأما اذا امتنع الناس من بيع ما يجب
عليهم بيعه فهنا يؤمرون بالواجب ويقبضون على تركه وكذلك من وجب عليه
ان يبيع بشئ المثل فامتنع أن يبيع الا بكثرة فهنا يؤمر بما يجب عليه
ويقبض على تركه بلا ريب

ومن منع التسعير مطلقا محتجا بقول النبي صلى الله عليه وسلم « ان الله
هو المسعر القابض الباسط واني لارجو أن التقي الله وليس أحد منكم يطالبني
بمظلمة في دم ولا مال » فقد غلط فان هذه قضية معينة ليست لفظا عاما
وليس فيها أن أحدا امتنع من بيع يجب عليه أو عمل يجب عليه أو طلب في
ذلك أكثر من عوض المثل

ومعلوم أن الشيء اذا رغب الناس في المزايدة فيه فاذا كان صاحبه قد
بذله كما جرت به العادة ولكن الناس تزايدوا فيه فهنا لا يسمر عليهم
والمدينة كما ذكرنا اما كان العلم الذي يباع فيها غالبا من الجلب وقد
يبيع فيها شيء يزرع فيها وانما كان يزرع فيها التسعير فلم يكن البائتوف ولا
المشترون ناسا معينين ولم يكن هناك أحد يحتاج الناس الى عينه أو الى ماله
ليجبر على عمل أو على بيع بل المسلمون كلهم من جنس واحد كلهم مجاهد في
سبيل الله ولم يكن من المسلمين البائتين المتأدين على الجهاد الا من يخرج في
الغزو بنزو بنفسه أو بما يملكه من الصلوات أو التقي أو

ما يجهزه به غيره وكان إكراماً لهم لا يبيعوا أسلحتهم إلا بثمن
معين إكراماً بغير حق . وإذا لم يكن يجهزه لهم على أصل البيع فإكرامهم
على تقدير الثمن كذلك لا يجوز

وأما من تعين عليه أن يبيع فكأنه كان النبي صلى الله عليه وسلم قدر له الثمن
الذي يبيع به ويسعر عليه كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
قال « من أعتق شركاً له في عبد وكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد قوم عليه
قيمة عدل لا وكس ولا شطط . فاعطي شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد »
فهذا لما وجب عليه أن يملك شريكه عتق نصيبه الذي لم يستقله ليكمل الحرية
في العبد قدر عوضه بأن يقوم جميع العبد قيمة عدل لا وكس ولا شطط ويعطي
قسطه من القيمة فإن حق الشريك في نصف القيمة لا في قيمة النصف عند
جواهر العلماء كمالك وأبي حنيفة وأحمد

ولهذا قال هؤلاء كل ما لا يمكن قسمه فانه يباع ويقسم ثمنه إذا طلب
أحد الشركاء ذلك ويجبر المستع على البيع

وحكي بعض المالكية ذلك إجماعاً لأن حق الشريك في نصف القيمة
كأدل عليه هذا الحديث الصحيح ولا يمكن إعطاؤه ذلك إلا ببيع الجميع
فإذا كان الشارع يوجب إخراج الشيء من ملك مالكه بعوض المثل
لحاجة الشريك إلى اعتناق ذلك وليس للمالك المطالبة بالزيادة على نصف
القيمة فكيف بمن كانت حاجته أعظم من الحاجة إلى اعتناق ذلك النصيب مثل
حاجة المضطر إلى الطعام واللباس وغير ذلك

وهذا الذي أمر به النبي صلى الله عليه وسلم من تقويم الجميع بقيمة المثل
هو حقيقة التفسير

وكذلك يجوز للشريك أن ينزع النصف المشفوع من يد المشتري
بمثل الثمن الذي اشتراه به لزيادة لتخلص من ضرر المشاركة والمقاسمة
وهذا ثابت بالسنة المستفيضة وإجماع العلماء وهذا الزام له بأن يعطيه
ذلك الثمن لزيادة لأجل تحصيل مصلحة التكميل لواحد فكيف بما هو
أعظم من ذلك ولم يكن له أن يبيعه للشريك بما شاء بل ليس له أن يطلب من
الشريك زيادة على الثمن الذي حصل له به

وهذا في الحقيقة من نوع التولية فإن التولية أن يعطي المشتري السلفة
لغيره بمثل الثمن الذي اشتراها به . وهذا بلغ من البيع بشئ المثل ومع هذا
فلا يجبر المشتري على أن يبيعه لأجنبي غير الشريك إلا بما شاء إذا لاحتاجة
بذلك إلى شراءه كحاجة الشريك

فأما إذا قدر أن قوما اضطروا إلى سكنى في بيت إنسان إذا لم يجدوا
مكنا يأوون إليه إلا ذلك البيت فعليه أن يسكنهم . وكذلك لو احتاجوا إلى أن
يعيرهم ثيابا يستدفئون بها من البرد أو إلى آلات يطبخون بها أو يبنون أو يستقون
يبدل هذا مجانا وإذا احتاجوا إلى أن يعيرهم دلووا يستقون به أو قدرا يطبخون
فيها أو فاسا يحفرون به فهل عليه بذله باجرة المثل لزيادة فيه قولان للعلماء في
مذهب أحمد وغيره

والصحيح وجوب بذل ذلك مجانا إذا كان صاحبها مستغنيا عن تلك المنفعة
وعوضها كما دل عليه الكتاب والسنة

قال الله تعالى « فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم
يراؤون ويمننون الماعون »

وفي السنن عن ابن مسعود قال كنا نمد الماعون عارية الدلو والقدر والقالس

وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لما ذكر الخيل قال « هي
لرجل اجر ولرجل ستر وعلى رجل وزر . فاما الذي هي له اجر فرجل ربطها
تغنيا وتمقنا ولم ينس حق الله في رقابها ولا ظهورها »

وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « من حق الابل اعارة
دلوها واضراب فخلها »

وثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه نهى عن عسيب القمل . وفي الصحيحين
عنه انه قال « لا يمتنع جار جاره ان يفرز خشبة في جداره »

وإيجاب بذل هذه المنفعة مذهب أحمد وغيره . ولو احتاج الى إجراء
ماء في أرض غيره من غير ضرر بصاحب الأرض فهل يجبر على قولين للعلماء
هما روايتان عن أحمد

والاخبار بذلك مأثورة عن عمر بن الخطاب قال للمنع والله لنجرينها
ولو على بطنك . ومذهب غير واحد من الصحابة والتابعين ان زكاة المالى عارته
وهو أحد الوجهين في مذهب أحمد وغيره

والمنافع التي يجب بذلها نوات . منها ما هو حق المال كما ذكره في الخيل
والابل وطارية الخلي . ومنها ما يجب لحاجة الناس . وأيضاً فان بذل منافع البدن
يجب عند الحاجة كما يجب تعليم العلم وإفتاء الناس وأداء الشهادة والحكم
بينهم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد وغير ذلك من منافع
الابدان فلا يمتنع وجوب بذل منافع الاموال للمحتاج وقد قال تعالى « ولا
يأب الشهداء اذا مادعوا » وقال « ولا يأب كاتب ان يكتب كما علمه الله »

ولافتقاء في أخذ الجمل على الشهادة أربعة أقوال هي أربعة أوجه في
مذهب أحمد وغيره . احدها انه لا يجوز مطلقاً . والثاني لا يجوز ذاعه

الحاجة . والثالث يجوز الا ان يمين عليه . والرابع يجوز فان أخذ أجر عند العمل لم يأخذ عند الاداء . وهذه المسائل لبسطها مواضع آخر والمقصود هنا انه اذا كانت السنة قد مضت في مواضع بان على المالك ان يبيع ماله بثمان مقدر اما بثمان المثل واما بالثمان الذي اشتراه به لم يحرم مطلقاً تقدير الثمن

ثم ان ما قدر به النبي صلى الله عليه وسلم في شراء نصيب شريك المعتق هو لاجل تكميل الحرية وذلك حق الله . وما احتاج اليه الناس حاجه عامة فالحق فيه لله

ولهذا يجعل العلماء هذه حقوقاً لله تعالى وحدوداً لله بخلاف حقوق الآدميين وحدودهم وذلك مثل حقوق المساجد ومال النبي، والصدقات والوقف على أهل الحاجات والمنافع العامة ونحو ذلك . ومثل حد المحاربة والسرقة والزنا وشرب الخمر فان الذي يقتل شخصاً لاجل المال يقتل حتماً باتفاق العلماء وليس لورثة المقتول العفو عنه بخلاف من يقتل شخصاً تعرض خاص مثل خصومة بينهما فان هذا حق لا ولياء المقتول ان أحبوا قتلوا وان أحبوا عفوا باتفاق المسلمين وحاجة المسلمين الى الطعام واللباس وغير ذلك من مصلحة عامة ليس الحق فيها لواحد بعينه فتقدير الثمن فيها بثمان المثل على من وجب عليه البيع أولى من تقديره لتكميل الحرية . لكن تكميل الحرية وجب على الشريك المعتق فلو لم يقدر فيها الثمن لتضرر بطلب الشريك الآخر ما شاء وهنا عموم الناس عليهم شراء الطعام واكتساب لانفسهم فلو مكن من يحتاج الى سلمته أن لا يبيع الا بما شاء لكان ضرر الناس أعظم . ولهذا قال الفقهاء اذا اضطر الانسان الى طعام الفير كان عليه بذله له .

بئس المثل فيجب الفرق بين من عليه أن يبيع وبين من ليس عليه أن يبيع وأبعد الأئمة عن إيجاب المعاوضة وتقديرها هو الشافعي ومع هذا فإنه يوجب على من اضطر الانسان الي طعامه أن يطميه بئس المثل وتنازع أصحابه في جواز التسعير للناس اذا كان بالناس حاجة ولهم فيه وجهان

وقال أصحاب أبي حنيفة لا ينبغي للسلطان أن يسعر على الناس الا اذا تعلق به حق ضرر العامة فاذا رفع الي القاضي أمر المحتكر يبيع ما فضل من قوته وقوت أهله على اعتبار السعر في ذلك فهناك الاحتكار فان رفع التاجر فيه اليه ثانياً حبسه وعزره على مقتضى رأيه زجراً له أو دفعاً للضرر عن الناس فان كان أرباب الطعام يتعدون ويتجاوزون القيمة تمديداً فاحشاً وعجز القاضي عن صيانة حقوق المسلمين الا بالتسعير سحر حيثئذ بمشورة أهل الرأي والبصيرة . واذا تعدى أحد بعد ما فضل ذلك أجبره القاضي

وهذا على قول أبي حنيفة ظاهر حيث لا يري الجبر على الحر وكذا عندهما أي عند أبي يوسف ومحمد الا أن يكون الجبر على قوم معينين ومن باع منهم بما قدره الامام صح لانه غير مكروه عليه

وهل يبيع القاضي على المحتكر طعامه من غير رضاه . قيل هو الاختلاف المعروف في مال المديون . وقيل يبيع ههنا بالاتفاق لان أبا حنيفة يري الجبر لدفع الضرر العام

والسمر لما خلا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وطلبوا منه التسعير فامتنع لم يذكر أنه كان هناك من عنده طعام امتنع من بيعه بل عامة من كانوا يبيعون الطعام انما هم جالبون يبيعونه اذا هبطوا السوق لكن نهي النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر لباد نهاء أن يكون له سـ سـ سـ سـ وقال

«دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض»

وهذا ثابت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه فنهى الحاضر العالم بالسعر أن يتوكل للبادي الجالب للسلعة لانه اذا توكل له مع خبرته بحاجة الناس اليه أغلا أثمن على المشتري فنهى عن التوكل له مع أن جنس الوكالة مباح لما في ذلك من زيادة السعر على الناس

ونهي النبي صلى الله عليه وسلم عن تلقى الجلب وهذا أيضا ثابت في الصحيح من غير وجه وجعل للبائع اذا هبط الى السوق الخيار

ولهذا كان اكثر النكباء على انه نهى عن ذلك لما فيه من ضرر البائع بدون ثمن المثل وغبنه . فأثبت النبي صلى الله عليه وسلم الخيار لهذا البائع

وهل هذا الخيار فيه ثابت مطلقا أو اذا غبن قولان للعلماء هما روايتان عن أحمد . أظهرهما انه انما يثبت له الخيار اذا غبن . والثاني يثبت له الخيار مطلقا وهو ظاهر مذهب الشافعي

وقال طائفة بل نهى عن ذلك لما فيه من ضرر المشتري اذا تلقاه المتأخر فاشتراه ثم باعه

وفي الجملة فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن البيع والشراء الذي جنسه حلال حتى يعلم البائع بالسعر وهو ثمن المثل ويعلم المشتري بالسلعة وصاحب القياس القاسد يقول للمشتري أن يشتري حيث شاء وقد اشترى من البائع كما يقول وللبادي أن يوكل الحاضر . ولكن الشارع رأى المصلحة العامة فان الجالب اذا لم يعرف السعر كان جاهلا بثمن المثل فيكون المشتري غاراً له

ولهذا ألحق مالك وأحمد بذلك كل مسترسل . والمسترسل الذي

لا يماكس والجاهل بقيمة المبيع فانه بمنزلة الجاهلين الجاهلين بالسعر
فتبين انه يجب على الانسان أن لا يبيع مثل هؤلاء الا بالسعر المعروف
وهو ثمن المثل وان لم يكن هؤلاء محتاجين الى الاتباع من ذلك البائع لكن
لكونهم جاهلين بالقيمة أو مسلمين الى البائع غير مأكسين له والبيع يعتبر
فيه الرضى والرضى يتبع العلم ومن لم يعلم انه غبن فقد يرضى وقد لا يرضى فاذا
علم انه غبن ورضى فلا بأس بذلك واذا لم يرض بشئ المثل لم يلتفت الى سخطه
ولهذا أثبت الشارع الخيار لمن لم يعلم بالعيب أو التدليس فان الاصل
في البيع الصحة وان يكون الباطن كالظاهر فاذا اشترى على ذلك فما عرف
رضاه الا بذلك . فاذا تبين ان فى السلعة فساد أو عيبا فهو كما لو وصفها بصفة
وتبينت بخلافها فقد يرضى وقد لا يرضى فان رضى والا فله فسخ البيع
وفى الصحيحين عن حكيم بن حزام عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
قال « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فان صدقا وبينا بورك لهما فى بيعهما وان كذبا
وكتما عقت بركة بيعهما »

« وفى السنن ان رجلا كانت له شجرة فى أرض غيره وكانت صاحب
الارض يتضرر بدخول صاحب الشجرة فشكا ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم
فامر به أن يقبل منه بدلها أو يتبرع له بها فلم يفعل فاذن لصاحب الارض
فى قلعها وقال لصاحب الشجرة انما انت مضار » فها أوجب عليه اذا لم يتبرع
بها أن يبيعها فدل على وجوب البيع عند حاجة المشتري وأين حاجة هذا من
حاجة عموم الناس الى الطعام

ونظير هؤلاء الذين يتجرون فى الطعام بالطعن والخبز . ونظير هؤلاء
صاحب الخان والقيسارية والحمام اذا احتاج الناس الى الانتفاع بذلك وهو انما

ضمنها ليتجر فيها فلو امتنع من ادخال الناس الا بما شاء وهم محتاجون لم يمكن
من ذلك وألزم ببذل ذلك باجرة المثل كما يلزم الذي يشتري الخنطة ويطحنها
ليتجر فيها والذي يشتري الدقيق ويخبزه ليتجر فيه مع حاجة الناس الى ما عنده
بل الزامه ببيع ذلك بشئ المثل أولى وأحرى . بل اذا امتنع من صنعة
الحبز والطحن حتى يتضرر الناس بذلك ألزم بصنعتها كما تقدم
واذا كانت حاجة الناس تندفع اذا عملوا ما يكفي الناس بحيث يشتري
اذ ذاك بالثمن المعروف لم يحتاج الى تسعير واما اذا كانت حاجة الناس لا تندفع
الا بالتسعير المادل سعر عليهم تسعير عدل لا وكس ولا شطط .

﴿ فصل في ﴾

فاما النقص والتدليس في الديانات فمثل البدع الخائفة للكتاب والسنة
واجماع سلف الامة من الاقوال والافعال . مثل اظهار المسكاة والتصدية في
مساجد المسلمين . ومثل سب جمهور الصحابة وجمهور المسلمين أو سب أئمة
المسلمين . مشايخهم وولاة أمورهم المشهورين عند عموم الامة بالخير . ومثل
التكذيب باحاديث النبي صلى الله عليه وسلم التي تلقاها أهل العلم بالقبول
ومثل رواية الاحاديث الموضوعة للمفتراء على رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومثل الغلو في الدين بان ينزل البشر منزلة الاله . مثل تجويز الخروج عن شريعة
النبي صلى الله عليه وسلم . ومثل الالحاد في اسماء الله وآياته وتحريف الكلم
عن مواضعه والتكذيب بقدر الله ومعارضة أمره ونهيه بقضائه وقدره .
ومثل تضار الخزعبلات السحرية والشبهذة الطبيعية وغيرها التي يضاهي بها
ما الانبياء والاولياء من المعجزات والكرامات ليصد بها عن السبيل أو يظن

بها الخير فيمن ليس من أهله

وهذا باب واسع يطول وصفه فن ظهر منه شيء من هذه المنكرات
وجب منه من ذلك وعقوبته عليها إذا لم يلب حتى قدر عليه بحسب ما جاءت
به الشريعة من قتل أو جلد أو غير ذلك. وأما المحتسب فعليه أن يعز من اظهر
ذلك قولاً أو فعلاً. ويمنع من الاجتماع في مظان التهم فالمعقوبة لا تكون الا
على ذنب نابت

وأما المنع والاحتراز فيكون مع التهمة كما منع عمر بن الخطاب رضي الله
عنه أن يجتمع الصبيان بمن كان يتهم بالفاحشة وهذا مثل الاحتراز عن قبول
شهادة المتهم بالكذب واثنان التهم بالخيانة ومعاملة المتهم بالمطل

فصل

الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يتم الا بالمعقوبات الشرعية فان الله
ينزع بالسلطان ما لا ينزع بالقرآن
واقامة الحدود واجبة على ولاية الامور. وذلك يحصل بالمعقوبة على
ترك الواجبات وفعل المحرمات

فمنها عقوبات مقدرة مثل جلد المفترى ثمانين و قطع السارق. ومنها
عقوبات غير مقدرة قد تسمى التعزير ويختلف مقاديرها وصفاتها بحسب كبر
الذنوب وصغرها وبحسب حال المذنب وبحسب حال الذنب في قلته وكثرته
والتعزير اجناس فانه ما يكون بالتوبيخ والزجر بالكلام ومنه ما يكون
بالحبس. ومنه ما يكون بالنفي عن الوطن. ومنه ما يكوب بالضرب

فان كان ذلك لنرك واجب مثل الضرب على ترك الصلاة أو ترك أداء

الحقوق الواجبة مثل ترك وفاء الدين مع القدرة عليه أو على ترك رد المنسوب أو أداء الأمانة إلى أهلها فإنه يضرب مرة بمدة مرة حتى يؤدي الواجب. ويفرق الضرب عليه يوما بعد يوم

وان كان الضرب على ذنب ماض جزاء بما كسب وتكالا من الله له ولنيره فهذا يفعل منه بقدر الحاجة فقط وليس لأقله حد

وأما أكثر التعزير فثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره. أحدها عشر جلدات. والثاني دون أقل الحدود أمانة وثلاثون سوطا وأمانة وسبعون سوطا. وهذا قول كثير من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد. والثالث أنه لا يتقدر بذلك وهو قول أصحاب مالك وطائفة من أصحاب الشافعي وأحمد وهو إحدى الروايتين عنه لكن إن كان التعزير فيما فيه مقدر لم يبلغ به ذلك المقدر مثل التعزير على سرقة دون النصاب لا يبلغ به القطع والتعزير على المضضنة بالخمر لا يبلغ به حد الشرب والتعزير على القذف بغير الزنا لا يبلغ به الحد

وهذا القول أعدل الأقوال وعليه دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنة خلفائه الراشدين فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بضرب الذي احلت له امرأته جاريته مائة ودرأ عنه الحد بالشبهة. وأمر أبو بكر وعمر بضرب رجل وامرأة وجدا في لحاف واحد مائة مائة. وأمر عمر بضرب الذي نقش على خاتمه وأخذ من بيت المال مائة ثم ضربه في اليوم الثاني مائة ثم ضربه في اليوم الثالث مائة. وضرب صبيغ بن عسل لما رأي من بدعته ضربا كثيرا ثم يعده

ومن يدينه مائة دية لا أرض إلا تقتل قتلا مثل المفرق لجماعة المسلمين

والداعي الى البدع في الدين قال تعالى « من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل انه من قتل نفسا بنير نفس أو فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعا »
وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « اذا بويح لحيفتين
فاقتلوا الآخر منهما » وقال « من جاءكم وأمركم على رجل واحد يريد ان
يفرق جماعتكم فاضربوا عنقه بالسيف كأننا من كان »

وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل رجل تعد عليه الكذب وسأله
ابن الدبلي عن لم ينه عن شرب الخمر فقال « من لم ينه عنها فاقتلوه » فهذا
ذهب مالك وطائفة من أصحاب أحمد الى جواز قتل الجاسوس

وذهب مالك ومن وافقه من أصحاب الشافعي الى قتل الداعية الى البدع
وليست هذه القاعدة المختصرة موضع ذلك فان المحتسب ليس له
القتل والتقطع

ومن أنواع التعزير النفي والتغريب كما كان عمر بن الخطاب يعزّر بالنفي
في شرب الخمر الى خير وكنا نفي صبيح بن عسل الى البصرة وأخرج نصر بن
حجاج الى البصرة لما افتتن به النساء



فصل

والتعزير بالعقوبات المالية مشروع أيضا في مواضع مخصوصة في مذهب
مالك في المشهور عنه ومذهب أحمد في مواضع بلا نزاع عنه وفي مواضع
فيها نزاع عنه والشافعي في قول وان تنازعوا في تفصيل ذلك بما دلت عليه
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثل إباحته سلب الذي يصطاد في حرم
المدينة لمن وجدته . ومثل أمره بكسر دنان الخمر وشق ضروره . وشق

أمره عبد الله بن عمر بن الخطاب الثوبين المصفرين وقال له أغسلهما قال لا بل
أحرقهما وأمره لهم يوم خيبر بكسر الاوعية التي فيها لحوم الجمر ثم لما
استأذنه في الاراقة اذن فانه لما رأي القدور تقور بلحم الجمر أمر بكسرها
واراقة ما فيها فقالوا أفلا نريقها ونفسلها فقال افعلوا فدل ذلك على جواز
الامر بن لان العقوبة بذلك لم تكن واجبة . ومثل هدمه لمسجد الضرار .
ومثل تحريق موسى للعجل المتخذ لها . ومثل تضعيفه صلى الله عليه وسلم
الغرم على من سرق من غير حرز . ومثل ما روي من احراق متاع النبال
ومن حرمان القاتل سلبه لما اعتدي على الامير . ومثل أمر عمر بن الخطاب
وعلى بن أبي طالب بتحريق المكان الذي يباع فيه الحر . ومثل أخذ شطر
مال مانع الزكاة . ومثل تحريق عثمان بن عفان المصاحف الخالصة للإمام
وتحريق عمر بن الخطاب لكتب الاوائل وأمره بتحريق قصر سعد بن أبي
وقاص الذي بناه لما أراد أن يحتجب عن الناس فأرسل محمد بن مسلمة وأمره
أن يحرقه عليه فذهب خرقه عليه

وهذه القضايا كلها صحيحة معروفة عند أهل العلم بذلك ونظائر هذا
متعددة

ومن قال ان العقوبات المالية منسوخة وأطلق ذلك عن أصحاب مالك
وأحمد فقد غلط على مذهبهما . ومن قاله مطلقا من أي مذهب كان فقد قال
قولا بلا دليل

ولم يحىء عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء قط يقتضي أنه حرم جميع
العقوبات المالية بل أخذ الخلفاء الراشدين وأكابر أصحابه بذلك بمسئومة
دليل على ان ذلك محكم غير منسوخ

وعامة هذه الصور منصوبة من أحمد ومالك وأصحابه وبعضها قول
عند الشافعي باعتبار ما بلغه من الحديث

ومذهب مالك وأحمد وغيرهما أن المقوبات المالية كالبدنية تنقسم إلى
ما يوافق الشرع وإلى ما يخالفه وليست المقوبة للمالية منسوخة عندها .
والمدعون للنسخ ليس معهم حجة بالنسخ لأن كتاب ولا سنة وهذا شأن
كثير ممن يخالف النصوص الصحيحة والسنة الثابتة بلا حجة إلا مجرد دموي
النسخ وإذا طولب بالناسخ لم يكن معه حجة إلا أن مذهب طائفته ترك
العمل ببعض النصوص أو توهمه أن ترك العمل بها إجماع والاجماع دليل
على النسخ

ولا ريب أنه إذا ثبت الاجماع كان ذلك دليلا على أنه منسوخ فإن الامة
لا تجتمع على ضلالة ولكن لا يعرف اجماع على ترك نص الا وقد عرف
النص الناسخ له

ولهذا كان أكثر من يدعي نسخ النصوص بما يدعيه من الاجماع إذا
حقق الامر عليه لم يكن الاجماع الذي ادعاه صحيحا بل غايته انه لم يعرف
فيه نزاع

ثم من ذلك ما يكون أكثر أهل العلم على خلاف قول صحابه ولكن هو
نفسه لم يعرف أقوال العلماء

وأیضا فان واجبات الشريعة التي التي هي حق لله ثلاثة أقسام . عبادات
كالصلاة والزكاة والصيام . وعقوبات اما مقدرة واما مفوضة . وكفارات .
وكل واحد من أقسام الواجبات ينقسم إلى بدني وإلى مالي وإلى مركب منها
فالعبادات البدنية كالصلاة والصيام . والمالية كالزكاة . والمركبة كالحج .

والكفارات المالية كالاطعام . والبديهة كالصيام . والمركبة كالحدي بنديج .
والعقوبات البديهة كالقتل واتقطع . والمالية كاتلاف أوعية الخمر . والمركبة
بجسد السارق من غير حرز وتضميف الذرم عليه وكقتل الكفار وأخذ أموالهم
وكما أن العقوبات البديهة تارة تكون جزاء على مامضي كقطع السارق وتارة
تكون دفعا عن المستقبل كقتل القاتل فكذلك المالية فإن منها ما هو من
باب ازالة المنكر

وهي تنقسم كالبدنية الى اتلاف والى تغيير . والى تملك النير
فالاول المنكرات من الاعيان والصفات يجوز اتلاف عملها تبعاً لها مثل الاصنام
المعبودة من دون الله لما كانت صورها منكراً جاز اتلاف مادتها فإذا كانت
حجراً أو خشباً ونحو ذلك جاز تكسيرها وتحويلها . وكذلك آلات الاهي
مثل اللطبور يجوز اتلافها عند أكثر الفقهاء وهو مذهب مالك وأشهر الروايتين
عن أحمد . ومثل ذلك أوعية الخمر يجوز تكسيرها وتحويلها . والخانوت
الذي يباع فيه الخمر يجوز تحريقه

وقد نص أحمد على ذلك هو وغيره من المالكية وغيرهم واتبعوا ما ثبت
عن عمر بن الخطاب أنه أمر بتحويل خانوت كان يباع فيها الخمر لرويشد الثقفي
وقال إنما أنت فويسق لارويشد . وكذلك أمير المؤمنين على بن أبي طالب
أمر بتحويل قرية كان يباع فيها الخمر رواه أبو عبيدة وغيره وذلك لأن مكان
البيع مثل الأوعية وهذا أيضاً على المشهور في مذهب أحمد ومالك وغيرهما
ومما يشبه ذلك ما فعله عمر بن الخطاب حيث رأى رجلاً قد شاب اللبن
بالماء لا يبيع فأراقه عليه . وهذا ثابت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
وبذلك أفتى طائفة من الفقهاء القائلين بهذا الاصل . وذلك لما روي

عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يشاب اللبن بالماء للبيع وذلك بخلاف شوبه للشرب لأنه إذا خلط لم يعرف المشتري مقدار اللبن من الماء فأتلفه عمر

ونظيره ما أفني به طائفة من الفقهاء القائلين بهذا الأصل في جواز اتلاف المنشوشات في الصناعات مثل الثياب التي نسجت نسجا ودثا أنه يجوز تمزيقها وتحريقها

ولذلك لما رأي عمر بن الخطاب على ابن الزبير ثوبا من حرير مزقه عليه فقال الزبير أفزعت الصبي فقال لا تكسوهم الحرير وكذلك تحريق عبد الله بن عمر لثوبه المصغر بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وهذا كما يتلف من البدن الحل الذي قامت به المصيبة فتقطع به السارق وتقطع رجل المحارب ويده .

وكذلك الذي قام به المنكر في اتلافه نهى عن العود إلى ذلك المنكر وليس اتلاف ذلك واجبا على الإطلاق بل إذا لم يكن في الحل مفسد جاز إبقاؤه أيضا إما أنه أن يتصدق به كما أفني طائفة من العلماء على هذا الأصل أن الطعام المنشوش من الخبز والطبيع والشواء كالخبز والطعام الذي لم ينضج كالطعام المنشوش وهو الذي خلط بالردى وأظهر للمشتري أنه جيد ونحو ذلك يتصدق به على الفقراء فإن ذلك من اتلافه

وإذا كان عمر بن الخطاب قد اتلف اللبن الذي شيب لبيع فلأن يجوز التصديق بذلك بطريق الأولى فإنه يحصل به عقوبة الناس وزجره عن العود ويكون انتفاع الفقراء بذلك انفع من اتلافه . وعمر أتلفه لأنه كان يفني الناس بالمطاء فكان الفقراء عنده في المدينة أما قليلا وأما معدومين

ولهذا جوز طائفة من العلماء التصديق به وكرهوا اتلافه في المدونة
 عن مالك بن أنس أن عمر بن الخطاب كان يطرح اللبن المغشوش في الأرض
 أدبا لصاحبه وكره ذلك مالك في رواية ابن القاسم ورأى أن يتصدق به وهل
 يتصدق باليسير فيه قولان للعلماء. وقد روى أشهب عن مالك منع المقوبات
 المالية وقال لا يحل ذنب من الذنوب مال إنسان وإن قتل نفسه لكن الأول
 أشهر عنه وقد استحسن أن يتصدق باللبن المغشوش وفي ذلك عقوبة الناس
 باتلافه عليه ونفع المساكين بإعطائهم إياه ولا يهراق. قيل لمالك قال غفران
 والمسك أترأ مثله قال ما أشبهه بذلك إذا كان هو غشه فهو كاللبن. قال ابن
 القاسم هذا في الشيء الخفيف منه فاما إذا كثرت منه فلا يرى ذلك وعلى
 صاحبه العقوبة لانه يذهب في ذلك أموال عظام يريد في الصدقة بكثيره
 قال بعض الشيوخ وسواء على مذهب مالك كان ذلك يسيرا أو كثيرا
 لانه ساوي. في ذلك بين الغفران واللبن والمسك قليلا وكثيره
 وخالفه ابن القاسم فلم ير أن يتصدق من ذلك إلا بما كان يسيرا وذلك
 إذا كان هو الذي غشه وأما من وجد عنده من ذلك شيء مغشوش لم يشه
 هو وإنما اشتراه أو وهب له أو ورثه فلا خلاف في أنه لا يتصدق بشيء
 من ذلك

ومن أفتي بجواز اتلاف المغشوش من الثياب ابن القطان قال في
 الملاحف الرديئة النسج تحرق بالنار.

وأفتى ابن عتاب فيها بالتصدق وقال تقطع خرقا وتعطى للمساكين إذا
 تقدم إلى مستعملها فلم يتهوا وكذلك أفتى بإعطاء الحبز المغشوش للمساكين
 فانكر عليه ابن القطان وقال لا يحل هذا في مال امرئ مسلم إلا بإذنه

قال القاضي أبو الأصبع وهذا اضطراب في جوابه وتناقض في قوله لأن
جوابه في الملاحف بإحراقها بالنار أشد من إعطاء هذا الحبز للمساكين وابن
عتاب أضبط في أصله في ذلك وأتبع لقوله
واذا لم ير ولي الأمر عقوبة الناس بالصدقة أو الائتلاف فلا بد أن يمنع
وصول الضرر إلى الناس بذلك الفش إما بإزالة الفش وإما ببيع المنشوش ممن
يعلم أنه منشوش ولا ينشئه على غيره

قال عبد الملك بن حبيب قلت لمطرف وابن الساجشون لما نهينا عن
التصدق بالمنشوش لرواية أشهب فما وجه الصواب عندكما فيمن غش أو
نقص من الوزن قالوا يعاقب بالضرب والحبس والإخراج من السوق وما
كثر من الحبز واللبن أو غش من المسك والزعفران فلا يفرق ولا يهيب .
قال عبد الملك بن حبيب ولا يردده الإمام إليه وليؤمن ببيعه عليه من يأمن أن
ينش به ويكسر الحبز إذا كثر ويسلمه لصاحبه ويباع عليه العسل والسمن
واللبن الذي ينش به ممن يأكله وبين له غشه هكذا العمل فيما غش من التجارات
قال وهو ايضاح من استوضحته ذلك من أصحاب مالك وغيرهم

فصل

وأما التنبيه فمثل ما روى أبو داود عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه نهى عن كسر سكة المسلمين الجائزة بينهم إلا من بأس فاذ
كانت الدراهم أو الدينارين الجائزة فيها بأس كسرت ومثل تغيير الصورة المجسمة
وغير المجسمة إذا لم تكن موطوءة مثل ما روى أبو هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم « أتاني جبريل فقال اني أتيتك الليلة فلم يمنعني أن أدخل

عليك البيت الا أنه كان في البيت تمثال رجل وكان في البيت قرام ستر فيه
تمثيل وكان في البيت كلب فأمر برأس التمثال الذي في البيت يقطع فيصير
كهيئة الشجرة وأمر بالستر يقطع فيجعل في وسادتين متبازتين يوطآن وأمر
بالكلب يخرج فقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا الكلب جرو كان
للحسن والحسين تحت نضيد لهم ، رواه الامام أحمد وأبو داود والترمذي
وصححه وكل ما كان من العين أو التأليف المحرم فآلاته وتغييره منفق عليها بين
المسلمين مثل اراقة خمر السلم وتفكيك آلات الملاهي وتغيير الصور المصورة
وانما تنازعوها في جواز اتلاف عملها بما للحال والصواب جوازه كما دل عليه
الكتاب والسنة واجماع السلف وهو ظاهر مذهب مالك وأحمد وغيرها
والصواب أن كل مسكر من الطعام والشراب فهو حرام ويدخل في ذلك
البتع والمزرد والحشيشة القنبية وغير ذلك

وأما التملك فمثل ما روي أبو داود وغيره من أهل السنن عن النبي
صلى الله عليه وسلم فيمن سرق من الثمر المعلق قبل أن يؤويه إلى الجرين أن
عليه جلدات نكال وغرمه مرتين وفيمن سرق من الماشية قبل أن تؤوى
إلى المراح أن عليه جلدات نكال وغرمه مرتين وكذلك قضى عمر بن الخطاب في
الضالة المكتومة أنه يضمن غرمها

وبذلك كله قال طائفة من العلماء مثل أحمد وغيره . وأضنف عمرو وغيره
الفرم في ناقة امرأني أخذها بماليك جياح فأضنف الفرمة على سيدم ودرا
عند القطع . وأضنف عثمان بن عفان في السلم إذا قتل الذي عمدا أنه يضمن
عليه الدية فتجب عليه الدية لأن دية الذي نصف دية المسلم وأخذ بذلك
أحمد بن حنبل

فصل

الثواب والعقاب يكونان من جنس العمل في قدر الله وفي شرعه فان هذا من العدل الذي تقوم به السماء والارض كما قال الله تعالى « إن تبدوا خيرا أو تحفوه أو تعفوا عن سوء فإن الله كان عفوا قديرا » وقال « وليعفوا وليصفحوا ألا تحبون أن يغفر الله لكم » وقال النبي صلى الله عليه وسلم « من لا يرحم لا يرحم » وقال « ان الله وتر يحب الوتر » وقال « ان الله جميل يحب الجمال » وقال « ان الله طيب لا يقبل الا طيبا » وقال « ان الله نظيف يحب النظافة » ولهذا قطع يد السارق وشرع قطع يد المحارب ورجله وشرع القصاص في الدماء والاموال والابشار

فاذا أمكن أن تكون العقوبة من جنس المعصية كان ذلك هو المشروع بحسب الامكان . مثل ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في شاهد الزور انه أمر باركابه دابة مقلوبا وتسويد وجهه فانه لما قلب الحديث قلب وجهه ولما سود وجهه بالكذب سود وجهه

وهذا قد ذكره في تزيير شاهد الزور طائفة من العلماء من اصحاب احمد وغيرهم

ولهذا قال الله تعالى « ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلا » وقال تعالى « ومن أعرض عن ذكري فإن له عيشة جنكا ونحشره يوم القيامة أعمى قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيرا قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى »

وفي الحديث « الجبارون والمتكبرون على صور الذر يطأهم الناس بارجلهم

فانهم لما اذلوا اعباد الله اذلهم الله لعباده كما ان من تواضع لله رفعه الله فجعل
العباد متواضعين له

والله تعالى يصلحنا وسائر اخواننا المؤمنين . ويوفقنا لما يحبه ويرضاه
من القول والعمل وسائر اخواننا المؤمنين . والحمد لله رب العالمين . وصلي الله
على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فصل في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي انزل الله به كتبه وأرسل به
رسله من الدين . فان رسالة الله اما اخبار واما انشاء

فالأخبار عن نفسه وعن خلقه مثل التوحيد والقصاص الذي يندرج
فيه الوعد والوعيد والانشاء الامر والنهي والاباحة . وهذا كما ذكر في أن
« قل هو الله أحد » ثلث القرآن لتضمنها ثلث التوحيد اذ هو قصص
وتوحيد وأمر

وقوله سبحانه في صفة نبينا صلى الله عليه وسلم « يأمرهم بالمعروف وينهاهم
عن المنكر ويحمل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث » هو بيان لكمال رسالته
فانه صلى الله عليه وسلم هو الذي أمر الله على لسانه بكل معروف ونهي عن
كل منكر وأحل كل طيب وحرم كل خبيث

ولهذا روى عنه انه قال « انما بُعثت لأكمل مكارم الاخلاق » وقال في الحديث
« تشق عليه » مثلي ومثل الانبياء كمثل رجل بنى داراً فأتمها واكلها الاموضع
نبنة فكان الناس يطيفون بها ويمجبون من حسنوا ويقولون لو لاموضع اللبنة
فأنا ثلث النبوة » فيه كل دين الله المتضمن للامر بكل معروف والنهي عن كل

منكر واحلال كل طيب وتحريم كل خيث
وأما من قبله من الرسل فقد كان يحرم على ائمه بعض الطيبات كما قال
« فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم » وربما لم يحرم عليهم
جميع الحباث كما قال تعالى « كل الطعام كان حلالاً لبني اسرائيل الا ما حرم اسرائيل
على نفسه من قبل أن نزل التوراة »

وتحريم الحباث يندرج في معنى النهي عن المنكر كما أن احلال الطيبات
يندرج في الامر بالمعروف لان تحريم الطيبات مما نهى الله عنه
وكذلك الامر بجميع المعروف والنهي عن كل منكر مما لم يتم الا للرسول الذي
تم الله به مكارم الاخلاق المندرجة في المعروف

وقد قال الله تعالى « اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي
ورضيت لكم الاسلام دينا » فقد اكمل الله لنا الدين وأتم علينا النعمة ورضي
لنا الاسلام دينا

وكذلك وصف الامة بما وصف به فيها حيث قال « كنتم خير امة اخرجت
للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله »

وقال تعالى « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون
بالمعروف وينهون عن المنكر » ولهذا قال أبو هريرة كنتم خير الناس
للناس تأتون بهم في الاقياد والسلاسل حتي تدخلوهم الجنة

فبين سبحانه أن هذه الامة خير الامم للناس فهم أنفعهم لهم واعظمهم
احسانا اليهم لانهم كلوا أمر الناس بالمعروف ونهيه عن المنكر من جهة
الصفة والقدر حيث أمروا بكل معروف ونهوا عن المنكر لكل أحد واقاموا
ذلك بالجهاد في سبيل الله بأنفسهم واموالهم وهذا آل النفع للخلق

وسائر الأمم لم يأمر وأكل أحد بكل معروف ولا نهوا كل أحد عن كل منكر ولا جاهدوا على ذلك بل منهم من لم يجاهد والذين جاهدوا كبنى إسرائيل فقامه جهادهم كان لدفع عدوهم عن أرضهم كما قاتل الصائل الظالم للدعوة المجاهدين وأمرهم بالمعروف ونههم عن المنكر كما قال موسى لقومه « يا قوم ادخلوا الأرض المقدسة التي كتب الله لكم ولا تردوا على أدباركم فتقلبوا خاصرين قالوا يا موسى ان فيها قوما جبارين وأنا لن ندخلها حتي يخرجوا منها فان يخرجوا منها فانا داخلون » الى قوله « قالوا يا موسى انا لن ندخلها أبدا ماداموا فيها فاذهب أنت وربك فقاتلا انا ههنا قاعدون »

وقال تعالى « ألم تر الى اللأ من بني اسرائيل من بعد موسى اذ قالوا لنبي لهم ابعث لنا ملكا نقاتل في سبيل الله قال هل عسيتم ان كتب عليكم القتال ألا تقاتلوا قالوا وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله وقد أخرجنا من ديارنا وأبنائنا » فعملوا القتال بانهم أخرجوا من ديارهم وأبنائهم ومع هذا فكانوا ناكلين مما أصروابه من ذلك . ولهذا لم تحمل لهم الفنائم ولم يكونوا يطوون بملك اليمين

ومعلوم ان أعظم الأمم المؤمنين قبلنا بنو اسرائيل كما جاء في الحديث المتفق على صحته في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خرج علينا النبي صلى الله عليه وسلم يوما فقال عرضت على الأمم فجعل يمر النبي ومعه الرجل والنبي معه الرجل والنبي معه الرهط والنبي ليس معه أحد ورأيت سوادا كثيرا أسد الافق فرجوت أن يكون أمي فقبل هذا موسى وقومه ثم قيل لي انظر فرأيت سوادا كثيرا سد الافق فقيل لي انظر هكذا وهكذا فرأيت سوادا كثيرا سد الافق فقيل هؤلاء

أمتك ومع هؤلاء سبعون ألفا يدخلون الجنة بغير حساب فتفرق الناس ولم يبين لهم فتذاكرا أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا أما نحن فولدنا في الشرك ولكننا آمنّا بالله ورسوله ولكن هؤلاء أبناؤنا فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فقال هم الذين لا يطهرون ولا يكتون ولا يسترقون وعلى ربهم يتوكلون فقام عكاشة بن محصن فقال أمنهم أنا يا رسول الله قال نعم فقام آخر فقال أمنهم أنا فقال سبقك بها عكاشة »

ولهذا كان إجماع هذه الأمة حجة لأن الله تعالى أخبر أنهم يأسرون بكل معروف وينهون عن كل منكر . فلو اتفقوا على إباحة محرم أو إسقاط واجب أو تحريم حلال أو إخبار عن الله تعالى أو خلقه بباطل لكانوا متصفين بالامر بالمنكر والنهي عن معروف من الكلم الطيب والعمل الصالح بل الآية تقتضي أن ما لم تأمر به الأمة فليس من المعروف وما لم تنه عنه فليس من المنكر وإذا كانت آمرة بكل معروف ناهية عن كل منكر فكيف يجوز أن تأمر كلها بمنكر أو تنهى كلها عن معروف .

والله تعالى كما أخبر بأنها تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر فقد أوجب ذلك على الكفاية منها بقوله « ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون »

وإذا أخبر بوقوع الامر بالمعروف والنهي عن المنكر منها لم يكن من شرط ذلك أن يصل أمر الأمر والنهي منها إلى كل مكلف في العالم أذايس هذا من شرط تبليغ الرسالة فكيف يشترط فيما هو من توابعها بل الشرط أن يتمكن المكلفون من وصول ذلك إليهم ثم إذا فرطوا فلم يسمعوا في وصوله إليهم مع قيام فاعله بما يجب عليه كان التفريط منهم لأمته

وكذلك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يجب على كل أحد بينه
بل هو على الكفاية كما دل عليه القرآن

ولما كان الجهاد من تمام ذلك كان الجهاد أيضا كذلك فإذا لم يقيم به من
يقوم بواجبه أتم كل قادر بحسب قدرته اذ هو واجب على كل انسان بحسب
قدرته كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « من رأي منكم منكرا فليغيره بيده فإن
لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الايمان »

واذا كان كذلك فعلوم أن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واتمامه
بالجهاد هو من أعظم المعروف الذي أمرنا به . ولهذا قيل ليكن أمرك
بالمعروف ونهيك عن المنكر غير منكرو

واذا كان هو من أعظم الواجبات والمستحبات فالواجبات والمستحبات
لا بد أن تكون المصلحة فيها راجحة على المفسدة اذ بهذا بعثت الرسل ونزلت
الكتب والله لا يجب الفساد بل كل ما أمر الله به فهو صلاح . وقد أثنى الله
على الصالح والمصلعين والذين آمنوا وعملوا الصالحات ودفم المفسدين في غير
موضع فثبت كانت مفسدة الامر والنهي أعظم من مصلحته لم تكن مما
أمر الله به وان كان قد ترك واجب وفعل محرم اذ المؤمن عليه ان يتقى الله
في عبادته وليس عليه هدام

وهذا معنى قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا عليكم انفسكم لا يضركم
من ضل اذا اهتديتم »

والاهتداء انما يتم باداء الواجب فاذا قام المسلم بما يجب عليه من
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كما قام بغيره من الواجبات لم يضره ضلال
الضلال . وذلك يكون تارة بالقلب وتارة باللسان وتارة باليد

فاما القلب فيجب بكل حال اذ لا ضرر في فعله ومن لم يفعله فليس هو بمؤمن كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « وذلك أدنى أو اضعف الايمان » وقال « ليس وراء ذلك من الايمان حبة خردل »

وقيل لابن مسعود من ميت الاحياء فقال الذى لا يعرف معروفًا ولا ينكر منكراً. وهذا هو المقتون الموصوف في حديث حذيفة بن اليمان وهما يغلطان. فريقان من الناس . فريق يترك ما يجب من الامر والنهي تأويلاً لهذه الآية كما قال أبو بكر الصديق رضى الله عنه في خطبته انكم تمدون هذه الآية «عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم» وانكم تضعونها في غير موضعها وانى سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول « ان الناس اذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك ان يعمهم الله بعقاب منه »

والنريق الثاني من يريد ان يأمر وينهى إما بلسانه وإما بيده مطلقاً من غير فقه وحلم وصبر ونظر فيما يصلح من ذلك وما لا يصلح وما يقدر عليه وما لا يقدر كما في حديث أبي ثعلبة الخشني سألت عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بل ائتمروا بالمعروف وانها عن المنكر حتى اذا رأيت شعها مطاعاً وهوى متبعاً ودنيا مؤثرة واعجاب كل ذي رأى برأيه ورأيت أمراً لا يدان لك به فعليك بنفسك ودع عنك أمر العوام فان من ورائك أيام الصبر الصبر فيهن على مثل قبض على الجر للعامل فيهن كاجر خمسين رجلاً يعملون مثل عمله» فيأتي بالامر والنهي معتقدا انه مطيع في ذلك لله ورسوله وهو معتمد في حدوده كما انتصب كثير من أهل البدع والاهواء كالأجارج والمعتزلة والرافضة وغيرهم ممن غلط فيما أتاه من الامر والنهي والجهاد على ذلك وكان فسادهم أعظم من صلاحه

ولهذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالصبر على جور الأئمة ونهي عن قتالهم ما أقاموا الصلاة وقال أدوا إليهم حقوقهم وسلوا الله حقوقكم وقد بسطنا القول في ذلك في غير هذا الموضع

ولهذا كان من أصول أهل السنة والجماعة لزوم الجماعة وترك قتال الأئمة وترك القتال في الفتنة

وأما أهل الأهواء كالمعتزلة فيرون القتال للأئمة من أصول دينهم . ويجعل المعتزلة أصول دينهم خمسة . التوحيد الذي هو سلب الصفات . والعدل الذي هو التكذيب بالقدر . والمنزلة بين المنزلتين . وإنفاذ الوعيد . والامر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي منه قتال الأئمة وقد تكلمت على قتال الأئمة في غير هذا الموضع

وجامع ذلك داخل في القاعدة العامة فيما إذا تمارضت المصالح والمفاسد والحسنات والسيئات أو تراجعت فانه يجب ترجيح الراجح منها فيما إذا ازدحمت المصالح والمفاسد وتمازضت المصالح والمفاسد فان الامر والنهي وان كان متضمنا لتحصيل مصلحة ودفع مفسدة فينظر في الممازض له فان كان الذي يقوت من المصالح أو يحصل من المفاسد اكثر لم يكن مأموراً به بل يكون محرماً اذا كانت مفسدته اكثر من مصلحته

لكن اعتبار مقادير المصالح والمفاسد هو بميزان الشريعة فتي قدر الانسان على اتباع النصوص لم يعدل عنها والا اجتهد برأيه لمعرفة الاشياء والنظائر وقل أن تموز النصوص من يكون خيراً بها وبدالاتها على الاحكام وعلى هذا اذا كان الشخص أو الطائفة جامعين بين معروف ومنكر بحيث لا يفرقون بينهما بل اما أن يفعلوها جميعاً أو يتركوها جميعاً لم يجز أن

يؤمروا بمعروف ولا أن ينهوا عن منكر بل ينظر فإن كان المعروف أكثر
أمر به وإن استلزم ما هو دونه من المنكر ولم ينه عن منكر يستلزم تقويت
معروف أعظم منه بل يكون النهي حينئذ من باب الصد عن سبيل الله والسمي
في زوال ملامته وطاعة رسوله وزوال فعل الحسنات

وإن كان المنكر أغلب نهى عنه وإن استلزم فوات ما هو دونه من
المعروف ويكون الأمر بذلك المعروف المستلزم للمنكر الزائد عليه أمر بمنكر
وسعيًا في معصية الله ورسوله

وإن تكافأ المعروف والمنكر المتلازمان لم يؤمر بها ولم ينه عنها. فتارة
يصلح الأمر وتارة يصلح النهي وتارة لا يصلح لأمر ولا نهى حيث كان
المعروف والمنكر متلازمين وذلك في الأمور المعينة الواقعة

وأما من جهة النوع فيؤمر بالمعروف مطلقًا وينهى عن المنكر مطلقًا
وفي الفاعل الواحد والطائفة الواحدة يؤمر بمعروفها وينهى عن منكرها ويحمد
محمودها ويذم مذمومها بحيث لا يتضمن الأمر بمعروف فوات أكثر منه أو
حصول منكر فوقه ولا يتضمن النهي عن المنكر حصول أنكر منه أو فوات
معروف أرجح منه

وإذا اشتبه الأمر استبان المؤمن حتى يتبين له الحق فلا يقدم على الطاعة
إلا بعلم ونية وإذا تركها كان عاصيًا فترك الأمر الواجب معصية وفعل ما نهى
عنه من الأمر معصية. وهذا باب واسع ولا حول ولا قوة إلا بالله
ومن هذا الباب إقرار النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن أبي وأمثاله
من أئمة الثقات والفجور لما لهم من أعوان فازالة منكروه بنوع من عقابه
مستلزمة ازالة معروف أكثر من ذلك بنصب قومه وحيتهم وبنفور الناس

